

الأزمة النووية الإيرانية حقائق القدرة وخيارات الصراع

د . محمد عبد الشفيق عيسى

الدعاية الغربية وخطاب التأويل

بعيداً عن ضجيج الدعاية المكثفة التي باتت تضع غلافاً سميكاً حول الحقيقة ، وبعيداً عن الطبقات المتراكمة بعضها فوق بعض من العبارات ذات الدلالات المفتوحة ومن الرموز والاشارات المشرعة على التأويلات المختلفة .. (١) ، دعونا نحاول أن نفهم ما يجري الآن بين ايران والغرب - بقيادة أمريكا - حول الموضوع النووي .

ولنحاول منذ البداية الأولى أن نبتعد عن التقليد الغربي في الخطاب السياسي ، والقائم على ما يمكن أن نسميه التواصل " المعتم " فتسود لغة الاستعارة ، ويرتفع شأن البلاغة عالياً ، على حساب " اللغة المجردة " .

نحن في الشرق وفي العالم الاسلامي والوطن العربي ، ورغم أن من البيان لسحراً عندنا ، فإننا لا نستخدم اللغة الإشارية والرمزية كثيراً ، أو لا نجيد استخدامها على وجه العموم ، فنعبر عن عواطفنا بغير قليل من الصراحة ، ونكشف عن رغباتنا بسرعة وبكثير من " الكشف " . وهكذا ، لم نحاول أن نتعلم - أو لم نتقن - لغة " التورية " الأوروبية والأمريكية ، فوقعنا معهم في شرك من سوء الفهم المتبادل ، ومن ثم أوقعونا " في شر أعمالنا " .

وقد قبضوا على ايران كمثال دال على ماسبق - ضمن ملابسات الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني خلال السنوات الأخيرة - متلبسة (بالجرم المشهود) أمام عالم غارق في البلاغة اللفظية والإشارية التي تخفي تحت طبقاتها السطحية رغبات لم يتم الكشف عن مكنوناتها بوضوح .

من التأويل الدعائي إلى علم العلاقات الدولية

ولنتقل بحديثنا من مبحث التأويل الدعائي إلى مبحث العلاقات الدولية - فماذا نرى من المشهد النووي وتداعياته الإيرانية ؟

لنقل من البداية أن أمريكا والغرب وسائر القوى الكبيرة فيما يطلقون عليه " المجتمع الدولي " الآن ، موقنة تماماً أن إيران لن تستطيع إنتاج السلاح النووي ، لأسباب كثيرة أبسطها أن إيران تقع تحت المراقبة اللصيقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسوف تزداد هذه المراقبة تشدداً في الفترة القادمة .

فلماذا إذن هذه الضجة الكبرى التي يثيرها الغرب الآن ؟

وفي محاولتنا للإجابة على هذا السؤال ، نذكر ان الاهتمام الغربي الأمريكي بقضية تجريد إيران من القدرة على إنتاج الطاقة النووية ، وإن تكن هذه القدرة للأغراض السلمية ، يعود - في صيغة أولية وخطوة أولى للإجابة المقترحة من طرفنا - إلى العاملين التاليين :

١- إن إيران تشكل خصماً سياسياً قوياً - نسبياً - للولايات المتحدة الأمريكية . ولا تمنع هذه الخصومة السياسية من القول إن هناك توافقاً - ضمناً وغير مباشر - في المصالح بين أمريكا وإيران على ساحتي العراق وأفغانستان ، على الأقل من الزاوية السلبية ، بفعل إزاحة النظامين السابقين فيهما والدّوين لكليهما . ولكن نقطة الافتراق الحاسمة هي إسرائيل التي تمثل بحد ذاتها مصلحة أمريكية مباشرة ، وحيث تعتبر إسرائيل أن إيران تمثل التهديد الاستراتيجي الأساسي - وربما التهديد الجدي الوحيد " المتبقي " - لوجودها التوسعي في " المنطقة العربية الإسلامية المركزية " .

وتعمل أمريكا ، كمبدأ عام ، على مقاومة انتشار التقدم التكنولوجي عموماً خارج دائرة (منطقة الهيمنة) المستقرة والقائمة بصفة أساسية في شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى المنطقة الهشة في شرق أوروبا وإلى أجزاء - تتناقص تدريجياً - من أمريكا اللاتينية . ولهذا فإن من الطبيعي أن تعمل أمريكا على وضع " حاجز للصد " في مواجهة أمواج التطور التكنولوجي وإحدى قممها العالية جداً (القمة النووية) من أن تصل إلى خصومها السياسيين في مختلف مناطق العالم ، وإبقاء هذه القمم - وبالأحرى ما يمكن السماح أو التسامح في انتقاله من مكونات التكنولوجيا المتقدمة - محكومة في دائرة " التوابع " بالمعنى الواسع .

٢- تريد أمريكا بصفة خاصة - فيما يبدو - الحيلولة دون أن تقوم بلدان الوطن العربي والعالم الإسلامي ومنطقة الخليج ، بصفته ، بالعمل على طريق تملك قدرات انتاج الطاقة لعصر ما بعد النفط . وترتكز أمريكا على البلدان التي تملك الموارد المالية والتي يمكن أن تستثمر قسطاً من هذه الموارد في حيازة القدرة التكنولوجية للطاقة ، وان تبقى تلك القدرة حكرًا على أمريكا وحلفاءها وشركائها ، لتكريس هيمنة الغرب على أحد المفاتيح الرئيسية لقيادة دفة النظام العالمي في الأجلين المنظور وغير المنظور .

ومما يؤكد إجابتنا الأولية المقترحة في النقطتين السابقتين ما يلي :

١- إن الدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز البحث والتفكير ودوائر صنع القرار ، في كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي ، وفي " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " التي تضم في عضويتها أمريكا والدول الأوروبية واليابان وعدداً قليلاً من الدول الأخرى ، تتفق على تأكيد أهمية الطاقة النووية كمصدر أساسي لتوليد الطاقة والكهربائية ؛ حيث تولد ١١ في المئة من جملة امدادات الطاقة في دول المنظمة المذكورة و ٢٤ في المئة من جملة الإمداد بالطاقة الكهربائية (مقابل ٧ في المئة و ١٧ في المئة على التوالي - على المستوى العالمي) .

ومن إجمالي عدد ٤٤١ مفاعلاً نووياً في العالم كله ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك وحدها ١٠٤ مفاعلات ، تليها فرنسا (٥٩ مفاعلاً) واليابان (٥٤ مفاعلاً) وبريطانيا (٣٣) وروسيا (٣٠) وألمانيا (١٩) وكوريا الجنوبية (١٨) وكندا (١٤) والهند (١٤) وأوكرانيا (١٣) .. وفي بقية العالم ٨٣ مفاعلاً (٢) .

٢- إن اتفاقية منع الانتشار النووي لعام ١٩٦٨ تقرر الحق غير القابل للمنازعة لكافة الدول الأعضاء في تطوير أنشطة الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونظراً إلى أهمية هذه النقطة نفرد لها الفقرة التالية .

اتفاقية منع الانتشار النووي

تنص اتفاقية منع الانتشار النووي في مادتها الرابعة ، وفي الفقرة الأولى منها ، على ما يلي :

[لاشيء في هذه الاتفاقية يمكن أن يفسر بما يؤثر على الحق غير القابل للإنكار لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية لتطوير البحوث والانتاج والاستخدام للطاقة النووية للأغراض السلمية ، وبدون تمييز ، وبالتطابق مع المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية] . وتنص نفس المادة (الرابعة) في فقرتها الثانية على ما يلي :

[تتعهد جميع الأطراف في هذه الاتفاقية أن تسهل ، كما تملك الحق في أن تشارك ، في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وغن الأطراف التي هي في موقع يمكنها من ذلك سوف تتعاون أيضاً في المساهمة منفردة أو مجتمعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات الدولية لتحقيق المزيد من التطوير لتطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وخاصة في النطاق الإقليمي للدول غير النووية الأعضاء في هذه الاتفاقية ، مع الأخذ في الاعتبار بصورة واجبة احتياجات المناطق الآخذة في النمو من العالم] .

ولكن نقطة القوة في الاتفاقية تحولت إلى نقطة ضعفها . فالاتفاقية تبني نظاماً قانونياً دولياً متكاملاً للطاقة النووية على المستوى العالمي . وقوام هذا النظام ثلاثة أبعاد مترابطة ، أولها البعد المتعلق بحق جميع الدول في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفق ما بينا آنفاً . والبعد الثاني هو الالتزام المتبادل من أعضائها من الدول النووية والدول غير النووية بعدم انتشار الأسلحة النووية خارج الدول النووية القائمة ، وقد ورد تفصيل هذا الالتزام في المواد : الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية .

والبعد الثالث من النظام القانوني المشار إليه هو ما تم النص عليه في ديباجة الاتفاقية من إعلان النية لـ " اتخاذ الإجراءات الفعالة باتجاه نزع السلاح النووي " .

ولقد تم تعطيل نص الديباجة المتعلق بالتوجه نحو التحول من منع الانتشار النووي إلى نزع السلاح النووي ، بل وتم تكريس الاحتكار النووي لمجموعة ضيقة من الدول المسماة نووية ، مقابل حرمان سائر دول العالم من حقها الطبيعي في امتلاك الرادع النووي في حال تعطيل النص المذكور ، وهو ما يصم نظام الاتفاقية بعدم التكافؤ في الالتزامات ويجعلها محلاً للطعن ولقابلية الانتهاك بصفة متأصلة ومتواصلة أيضاً .

وإضافة إلى ذلك ، وفي ضوء عدم تمتع نظام الاتفاقية بالقدرة على فرض أحكامها على الدول غير الأعضاء بالاتفاقية ، وهي الاتفاقية الموصومة أصلاً بعدم التكافؤ وفق ما أشرنا ، تمكنت كل من الهند

وباكستان - غير المنضمتين - إلى الاتفاقية من حيازة القدرة النووية للأغراض العسكرية لحماية الأمن القومي لكل منهما في مواجهة الأخرى ، حسب العقيدة الأمنية الاستراتيجية لكليهما ، لتتضمنا بصفة فعلية إلى النادي شبه المغلق للدول النووية الخمس (المعلنه) وقت توقيع الاتفاقية كدول تملك القدرة على الاستخدام غير السلمي للطاقة النووية ، وهي ذواتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن : الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين .

كما تمكنت " إسرائيل " - غير العضو في الاتفاقية أيضاً - من استغلال الثقب العديدة الواسعة في نظام منع الانتشار النووي ، لتطوير قدرة نووية كبيرة نسبياً للأغراض العسكرية ، ولكن بصفة غير معلنه حتى الآن ، ولتمارس من ثم استراتيجية " الردع بالشك " - وحدها دون شريك - على امتداد المنطقة العربية الإسلامية المركزية في الشرق الأوسط ، ولتصبح - فعلياً - العضو الثامن في " النادي النووي العسكري " .

وهكذا ، وكما ذكرنا ، فقد أصبحت نقطة القوة في الاتفاقية (أي الترابط بين مختلف مكوناتها) هي نقطة ضعفها ، حيث تسربت الانتهاكات من أيديها ومن خلفها ، لانطوائها على عدم التكافؤ في صميم بنيتها الهيكلية ولعد امتداد مظلتها القانونية : سواء بالحماية للدول غير النووية ، أو بفرض الجزاء على الدول والكيانات غير المنضمة إلى عضويتها .

ويتأكد " الخلل الهيكلية " الجوهرية في نظام الاتفاقية من انها تعطي الدول النووية ما يشبه " الحصانة " من تطبيق احكامها المتعلقة بإنتاج الطاقة النووية للأغراض العسكرية . يضاف إلى ذلك عدم خضوع الدول النووية غير الأعضاء في الاتفاقية لأحكام هذه الاتفاقية ، ومثالها الأبرز بالنسبة إلينا : إسرائيل .

ولذلك وجدنا مفارقة مثيرة للسخرية حقاً : فإن الدول غير النووية وذات العضوية في الاتفاقية ملزمة بتطبيق أحكام اتفاقية عدم الانتشار وممنوعة من ثم من امتلاك قدرات انتاج الطاقة للأغراض العسكرية (ومن بينها إيران) ، بينما تتمتع الدول غير الأعضاء والتي رفضت أو ترفض الانضمام إليها ، بإعفاء غير مبرر من أحكام الاتفاقية ومن ترتيبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهذه هي حالة " إسرائيل " كما أشرنا .

هذا وقد تمادت الدول الكبرى الأعضاء في الاتفاقية ففرضت في مؤتمر المراجعة بعد ٢٥ عاماً من دخولها طور النفاذ (عام ١٩٩٥) ، التمديد للاتفاقية بدون اجل زمني محدد ، بكل عيوبها الهيكلية .

وسعيًا من الدول الكبرى ، وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا ، لفرض جدول أعمالها الخاص في المجال النووي الدولي ، استصدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً - بالتراضي العام أو " التوافق " - يدعو الدول الأعضاء في المنظمة الدولية (١٩١) دولة إلى توقيع وتصديق " المعاهدة الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي " .

وبالإضافة إلى عدم تصديق الولايات المتحدة على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد أدى الموقف المتعنت للولايات المتحدة في مؤتمر المراجعة الدولي للاتفاقية بنيويورك (ايار / مايو ٢٠٠٥) إلى إلحاق الفشل بأعمال المؤتمر من جراء عدم الموافقة الأمريكية على الاقتراح المقدم من بعض الدول (وخاصة مصر وإيران) بتعهد الدول النووية بعدم مهاجمة الدول غير النووية .

وأخيراً أصبح كل هم الدولة النووية الكبرى - الولايات المتحدة الأمريكية - في ظل الإدارة الراهنة للمحافظين الجدد ، فرض ما يطلق عليه بعض المحللين : إعادة كتابة اتفاقية منع الانتشار النووي من دون تفاوض . وكما يقول ديفيد سانجر - مثلاً - في نيويورك تايمز :

" يعترف بوش ومعاونوه الآن بأن إيران تملك الحق - فيما يبدو - في تخصيب اليورانيوم لإنتاج الطاقة الكهربائية ، من الناحية النظرية على الأقل . بيد ان بوش سعى إلى اقناع حلفائه الأوروبيين بأن المحصلة الوحيدة المقبولة لمفاوضاتهم مع إيران هي تنازل إيران عن هذا الحق . ويرى بوش ان هناك مجموعة جديدة من الدول لا يمكن الوثوق بإمدادها بالتكنولوجيا لإنتاج الطاقة النووية حتى لو لم تتضمن الاتفاقية مثل ذلك . وتعمل إدارة بوش على التمهيد لإعلان هذا الهدف الأوسع ، ولكن بعد الانتهاء من معالجة الحالة الإيرانية " كحالة اختبار " (٣) .

ولكن ماذا يعني تخصيب اليورانيوم في هذا السياق ؟

إن هذا يجعلنا نمرّ - مرور الكرام كما يقولون - على ما يسمى دورة الوقود النووي .

دورة الوقود النووي

خلصنا مما سبق إلى تأكيد حق جميع الدول غير القابل للإنكار في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويتمثل القلب المركزي لعملية التطوير هذه في " دورة الوقود النووي " (٤) . وتتكون دورة الوقود النووي من المراحل أو العمليات التالية :

١- استخراج واستخلاص خام اليورانيوم ، بمعنى استخراج المادة الخام من باطن الأرض ، وهي ما تسمى عملية التعدين (Mining) وتليها عملية التشغيل (Milling) ، وتتعلق باختزال اليورانيوم الخام أي تقليل حجمه إلى مستوى مناسب ، ثم معالجته كيميائياً لاستخلاص وتنقية اليورانيوم بما يجعله قابلاً للاستعمال في المرحلة الثانية من دورة الوقود النووي .

٢- التحويل (Conversion) ، وهي العملية التقنية الخاصة بتحويل ما يسمى العجينة الصفراء إلى مادة هيكسافلورايد ، وتتم هذه العملية في عدد قليل من المواقع على مستوى العالم ، تتركز غالبيتها في الدول الغربية المتقدمة من اعضاء منظمة " التعاون الاقتصادي والتنمية " .

٣- التخصيب ، ويقوم على الفصل الجزئي لليورانيوم ومن ثم توليد تيارين : التيار المخصب ، أي الذي تزيد درجة التركيز فيه عن المستوى الطبيعي في المادة الأولية (٠,٧ في المئة) والثاني هو تيار اليورانيوم المستنفد ، كمقابل مباشر للتيار الأول . وتتطلب معظم المفاعلات التجارية استخدام اليورانيوم المخصب عند مستوى لا يقل عن ٥ في المئة بينما تستخدم بعض مفاعلات الابحاث وقود اليورانيوم المخصب عالياً وبأكثر من نسبة ٢٠ في المئة مثلاً وإن كان التوجه قائماً نحو إحداث المزيد من التخفيض في نسبة الإثراء اللازمة .

٤- تصنيع الوقود النووي ، أي انتاج اليورانيوم في صورته النهائية كوقود لمفاعلات أو محطات الطاقة . ولا يقدر على ولوج هذه المرحلة من دورة الوقود النووي سوى عدد قليل من دول العالم النووية ، نظراً إلى ارتفاع مستوى المتطلبات التقنية .

٥- التخلص من الوقود المستعمل بعد انتهاء عمر المحطة النووية ، أو إعادة معالجته بغرض معاودة استخدامه مرة أخرى .

ونظراً إلى أهمية عملية تخصيب اليورانيوم في سياق الأزمة النووية الايرانية ، نفرد لها الفقرة التالية.

مستويان لعملية التخصيب

تتم عملية التخصيب على مستويين : مستوى البحوث العلمية ، ومستوى الاستخدامات الصناعية . فيما يتصل بالمستوى الأول ، فإن من الممكن تقسيمه إلى مستويات فرعية ثلاثة هي بذواتها المستويات

الثلاثة للعملية العامة المركبة المسماة في بحوث العلم والتكنولوجيا عملية البحث والتطوير (R&D) : مستوى البحث الاساسي ، ويتم في إطار العمل العلمي وفي مجال النظريات العلمية المجردة إلى حد كبير ، ومستوى البحث التطبيقي ، وينتقل بالبحث إلى حيز الأعمال الموجهة نحو تحقيق هدف صناعي أو إنتاجي بشكل عام . أما المستوى الثالث فهو " التطوير التجريبي " وينصب على الدخول في حيز الاختبار العملي لنتائج البحوث التطبيقية من خلال العمليات " نصف الصناعية " وإنتاج النماذج الأولية " (Prototypes) .

وبالتطبيق على أنشطة تخصيب اليورانيوم ، فإن عملية " البحث والتطوير " تضم نشاط البحث الاساسي والتطبيقي والتجريب الاختباري للتخصيب ، كمستوى أول ، ومن المفترض ان يتلوه المستوى الثاني : أي التصنيع للمنتجات المنتهية (مثل الوقود النووي من اليورانيوم) على نطاق تجاري واسع .

وليس المعول عليه في معرض الحديث عن دورة الوقود النووي مجرد القيام بأية عمليات للتخصيب أياً كان مستوى أو نسبة التركيز لليورانيوم المنتج ، نظراً إلى أن مستوى التخصيب هو الذي يحدد ما إذا كانت أنشطة التخصيب في الدولة المعنية محصورة في إطار " البحث والتطوير " أم أنها تجاوزتها إلى حيز الاستخدام العملي أو الصناعي .

فمن المفهوم أن مستوى التخصيب اللازم لإنتاج الوقود النووي على المستوى الصناعي لا يقل عن ٥ في المئة ، وأن المستوى الوسطي يتراوح بين ٥ في المئة و ١٣ في المئة . أما نسبة التخصيب اللازمة لاستخدام اليورانيوم في المفجر النووي (للأغراض العسكرية) فإنها تدور حول ٩٠ في المئة ، فضلاً عن ضرورة امتلاك " سر المعرفة والصناعة " لعملية فصل البلوتونيوم عن اليورانيوم العالي التخصيب من أجل إنتاج سلاح نووي بالفعل ، وهو ما لا تحوزه سوى الدول النووية الثماني في العالم بما فيها " إسرائيل " .

تقدير للموقف السياسي

في ضوء الخلفية التقنية لدورة الوقود النووي وأنشطة التخصيب ، يمكن إجراء تقدير للموقف السياسي في ضوء إعلان إيران رسمياً - بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ - أنها نجحت في تخصيب اليورانيوم عند نسبة ٣,٥ في المئة ، تمهيداً للانتقال إلى ممارسة التخصيب على المستوى الصناعي ، وزاد بعض المسؤولين أن إيران تكون بذلك قد انضمت إلى نادي الدول النووية .

وفي تقديرنا لهذه الخطوة نشير إلى ما سبق أن ذكرناه من أن مستوى التخصيب الوسطي من الناحية الصناعية يتراوح بين ٥ في المئة و ١٢ في المئة . ولذا يمكن القول إن مستوى التخصيب الذي حققته إيران لا يؤهلها بصورة جدية ، وعلى نطاق واسع ، لإنتاج الوقود النووي على مستوى صناعي فعال ، ولا يزيد عن كونه تخصيصاً لأغراض البحث العلمي في مراحله الأولى . ولهذا ستظل إيران في حاجة إلى التزود بالوقود النووي من مصادر خارجية لتشغيل المفاعلات في محطات الطاقة ، وعلى الخصوص من روسيا التي أقامت محطة بوشهر ولكنها تحجم عن تزويد إيران بالوقود النووي من اليورانيوم المثري للبدء الفعلي في تشغيل المحطة المذكورة .

ويتناسب مستوى التخصيب الإيراني المنخفض في الوقت الراهن مع المتاح لديها من مسرعات أو " معجلات " التفاعل النووي وأجهزة " الطرد المركزي " القائمة بالتخصيب والتي لم يكن يزيد عددها - حسب ما أعلن في التاريخ المشار إليه عام ٢٠٠٦ - عن ١٦٤ جهازاً جرى تشغيلها في محطة نطنز ، وهو عدد ضئيل ، مع الاعتراف بالانتقال مما يسمى الجهاز p1 إلى الجهاز الأكثر تطوراً p2 ثم أعلنت بعض المصادر الإيرانية زيادة العدد فيما بعد إلى نحو ٣٠٠ جهاز . ولا يزال هذا العدد ضئيلاً بالمقارنة مع ما يلزم لإجراء التخصيب الصناعي عند مستوى (معقول) والمقدر بعدة آلاف .

وهكذا تأسيساً على المستوى المتواضع لعملية التخصيب في إيران ، يصعب علينا مسאיرة الجهاز السياسي - الدعائي الإيراني في القول بدخول إيران لما يسمى النادي النووي ، فضلاً عن التسليم بسيطرة إيران على دورة الوقود النووي اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية على النطاق التجاري .

خيارات المستقبل القريب

حقائق أساسية

في ضوء ما سبق يمكن استخلاص جملة حقائق أساسية تعيننا على فهم الخيارات المتاحة على المدى المستقبلي القريب ، وأهمها :

أولاً : إن إيران لا تملك - حتى الآن - المقومات اللازمة لبناء قدرة تكنولوجية حقيقية وذات بال في المجال المدني ، ودع عنك المجال العسكري . ذلك أن بناء منظومة تكنولوجية نووية تتمتع بالقدرة على التطور المستقل نسبياً ، ولا نقول مستقلة تماماً ، يتطلب ما يلي :

- ١- تحمل تكلفة استثمارية مرتفعة عبر كل مراحل اكتساب القدرة النووية .
- ٢- توفير المواد النووية بدءاً من اليورانيوم الخام وغير المخصب - اليورانيوم - ٢٣٥ بالإضافة إلى ضمان الإمداد بالوقود النووي من اليورانيوم المخصب بالمستوى الضروري .
- ٣- قوة علمية - معرفية مكونة تكويناً رقيقاً للتعامل مع التكنولوجيا النووية في مجالاتها المختلفة من حيث ما يلي :
 - استكمال دورة الوقود النووي والسيطرة على مراحلها المتتابعة جميعاً .
 - تصميم المفاعلات وبنائها وتشغيلها .
 - تطبيق إجراءات السلامة والأمان النووي ، بما في ذلك : السيطرة على الإشعاع النووي .

ثانياً : من المرجح - بافتراض استمرار الحالة الصراعية - بين الغرب وإيران - أن تشدد الدول الغربية حصارها على إيران في مجال اكتساب القدرة التكنولوجية النووية ، ويمكن أن تضم إلى جانبها روسيا الاتحادية ، المتعهد الرئيسي لبناء محطة بوشهر . وقد يؤدي ذلك إلى حرمان إيران من قدرة الوصول إلى مصادر الإمداد الدولية الرئيسية بالمواد النووية ، والمعرفة بأسرار التصنيع (Know-how) والمعدات المتقدمة ، خاصة بعد أن تم سد منافذ التجارة السرية للتكنولوجيا النووية تحت شعار مكافحة الإرهاب والإرهاب النووي - وآخر ما تحقق في ذلك منذ سنوات قليلة هو ما يتعلق بالعالم النووي - أبي القنبلة النووية الباكستانية - عبد القدير خان .

ثالثاً : في حال توجيه ضربة أمريكية قوية إلى مواقع القدرة النووية الإيرانية ، فمن المرجح ألا تستطيع إيران أن تعوضها في الأجل المتوسط - وإن كان اتخاذ القرار بتوجيه مثل هذه الضربة أمراً تحوطه ، في حد ذاته ، تساؤلات معلقة عديدة بغير إجابات ، كما أن فرص النجاح في تنفيذه غير مؤكدة .

رابعاً : إن المعركة من حول البرنامج النووي الإيراني ذات طابع " نفسي - سياسي " أساساً ، من قبل الطرفين المتواجهين ، في المديين القصير والمتوسط (أي خلال السنوات الثلاث المقبلة تقريباً) :

- من الطرف الإيراني ، تعتبر معركة الملف النووي حلقة حاكمية في عملية إعادة بناء المكانة الإقليمية لإيران في منطقة الخليج وفي الجوار العربي ، والجوار الآسيوي شرقاً وغرباً ، كما أنها تمثل حلقة حاسمة من حلقات المسعى المبذول مما يسمى الجناح المحافظ داخل النخبة الحاكمة الإيرانية للسيطرة على عملية الحكم .

● من الطرف الأمريكي - الاسرائيلي ، تستهدف المعركة الجارية حول الملف النووي الإيراني كسر شوكة الطموح الإقليمي الإيراني ، تمهيداً لإعادة ترتيب الأوضاع وفق المخطط الأمريكي - الصهيوني بأشد صورة عدوانية ، في المنطقة العربية - الاسلامية المركزية (المسماة ، غرباً ، الشرق الأوسط الكبير) .

● وفي مثل هذه المعركة ذات الملمح النفسي - السياسي الطاغي ، يكون الفوز لصاحب النفس الأطول ، وللاكثر قدرة على " جمع أوراق اللعبة " ، والتلاعب الفعلي بمتغيرات الموقف بأسلوب الإدارة العلمية للأزمة في التحليل الأخير .

● إن من الممكن أن تلعب روسيا دوراً أقرب إلى دور " الوسيط " في غمار الأزمة الراهنة بين إيران والغرب الذي تقوده أمريكا وتتصدر مشهده الدعائي فرنسا - ساركوزي ، بحيث يتحقق نوع من التوفيق بين الرؤية والمصلحة الإيرانيين ، وفق منطق القيادة الحالية ، وبين الرؤية والمصلحة الأمريكيتين في المنطقة - ومن خلال اسناد دور معين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تفعيل " المراقبة للصيقة " للبرنامج النووي الإيراني ، وإبقائه ضمن حدود محكمة معينة .

وإذا كنا نرجح المسار - النفسي السياسي لتفاعلات الأزمة في المدى القريب والمتوسط ، فهل أن ما يطلق عليه " الخيار العسكري " مستبعد من جانب الثنائي (أمريكا - اسرائيل) - على تنوع صور التعاون المتبادل بين طرفي الثنائي المذكور على الصعيد العملياتي والتعبوي والاستخباري .. ؟

تقوم الإجابة التي نقترحها على العناصر التالية :

١- إن ما يطلق عليه " الخيار العسكري " ليس مستبعداً من حيث المبدأ - من جانب الثنائي أمريكا - إسرائيل ، كأسلوب رئيسي ، على المستوى الاستراتيجي ، لتطبيق " جدول الأعمال الأمريكي " فيما سموه الشرق الأوسط الكبير ، ونسميه نحن " المنطقة العربية - الاسلامية المركزية " والتي تشمل : آسيا الوسطى الإسلامية - غرب آسيا : إيران والخليج والمشرق العربي - الدول العربية في الشمال الأفريقي : مصر والسودان ودول إتحاد المغرب العربي - الجوار الأفريقي للصيق ضمن ما يمكن تسميته الاقليم العربي - الأفريقي . ولعل أوضح وأهم الأدلة على عدم استبعاد الخيار العسكري على المستوى الاستراتيجي للتعامل الأمريكي مع هذه المنطقة هو الإقدام على العملية العسكرية (المجنونة) لغزو العراق .

٢- إن تنفيذ افتراض " الخيار العسكري " لن يأخذ ، على الأرجح ، صورة غزو شامل على الطريقة العراقية ، وإنما يمكن أن يأخذ شكل عملية ، أو عمليات ، عسكرية محدودة ، ضد بعض المواقع

الإيرانية ، وخاصة مفاعلات الأبحاث التي تجري بها نشاطات التخصيب . وقد جرى الحديث مراراً عن صعوبة تنفيذ هذا الخيار المحدد نظراً إلى تعدد او تشتت المواقع المذكورة ، وتباعدها الجغرافي ، ومواقعها الحصينة .

٣- إن من المستبعد أن تعتمد أمريكا على إسرائيل في تنفيذ العمليات العسكرية المشار إليها ، إن وقعت ، وإنما الأفضل أن تبقئها ، كما أبقتها في المواقف المثيلة السابقة ، في موقع " كلب الحراسة " الاحتياطي في الأماكن الخلفية ، لممارسة تكتيك " الردع بالخوف " إلى جانب " الردع بالشك النووي " من دون استبعاد احتمال مشاركة إسرائيل في مجال الإسناد التعبوي أو اللوجستي بطبيعة الحال . وقد أسندت أمريكا لإسرائيل الدور " الشبحي " نفسه في أثناء حروب الخليج الثلاث خلال ربع القرن الأخير .

دور المجتمع الدولي

بقي لنا في النهاية سؤال حول أحد العناصر الحاضرة في المشهد السياسي - النفسي للأزمة النووية الإيرانية ، ويتعلق بما يسمى في الأدبيات الأمريكية والغربية المجتمع الدولي . فالى أي حد ينغمس هذا " المجتمع الدولي " في عملية التصعيد الأمريكي - الأوروبي تجاه إيران والذي يذكرنا بصفقات الدول الاستعمارية الأوروبية القديمة في القرن التاسع عشر ، على غرار ما جرى في اعقاب مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ لتقسيم أفريقيا .. ؟ ودع عنك الاتفاقات الثنائية لتقسيم مناطق معينة في العالم وخاصة الوطن العربي مشرقاً ومغرباً ، على غرار الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ لتقسيم مناطق نفوذ الدولتين في مصر والمغرب الأقصى ، واتفاق بريطانيا وفرنسا أيضاً (سايكس - بيكو) للمشرق العربي عام ١٩١٦ .

إن شيئاً من ذلك تلوح نذره في الأفق الآن .. فقد استعاد الغرب وحدته العتيدة التي تهددت إبان أزمة غزو العراق ٢٠٠٣ ، وغدا الأطلسي قناة للوصول لا للفصل بين الشطرين الأوروبي والأمريكي من العالم الرأسمالي المركزي ، وخاصة في ضوء قيادة الثنائي إنجيلا ميركل - ساركوزي والممثل للمحور المركزي المزدوج للمشروع الأوروبي كله : المحور الفرنسي - الألماني . وصار هذا الغرب الموحد يستعمل شعار " المجتمع الدولي " على النحو الذي كان سائداً قبل عام ١٩٤٥ ، أي في عصر ما قبل انبلاج حركة التحرر الوطني الحديثة والمنظومة الاشتراكية السابقة ، حين كان المجتمع الدولي يعني " المجتمع الدولي الغربي " بل و " المجتمع الدولي الأوروبي " تحديداً ، كتعبير عما كان يسمى الدول المتحضرة ، مع الاستبعاد المصمم لمجتمعات أفريقيا وآسيا والعالم اللاتيني ، وخاصة بلدان

العالم الإسلامي ، باعتبارها بلداناً " غير متحضرة " أو أقل تحضراً و تمدناً ، وباعتبارها بالتالي ، فاقدة لشرط أهلية السيادة - كمستعمرات لأوروبا أو أشباه مستعمرات . وقد بدأ إدخال بعض البلدان المذكورة بصورة جزئية وعلى استحياء ضمن إطار " المجتمع الدولي " من خلال " عصابة الأمم " التي أنشئت عقب الحرب العالمية الأولى - كمصر والعراق بعد استقلالهما الإسمي عن بريطانيا في مطلع العشرينيات من القرن المنصرم .

ومع إنشاء " الأمم المتحدة " - بنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ - تمت إعادة تعريف مصطلح " المجتمع الدولي " بصورة جذرية ، فأصبح مرادفاً - إلى حد كبير - للمجتمع العالمي . ولكن مع انهيار المنظومة السوفياتية وبدء تدهور حركة التحرر الوطني التقليدية للعالم الثالث في آخر عقود القرن ، أصبح المناخ مهياً لإعادة تعريف " المجتمع الدولي " ولكن إلى الوراثة هذه المرة . وفي ضوء ذلك أخذ يُنظر إلى المجتمع الدولي ، كمجتمع للعالم المسيطر ، العالم الغربي المركزي بقيادة أمريكا ، الذي يجمع من حوله ، طوعاً أو كرهاً ، عدداً من الدول الكبرى أو الكبيرة ، وفي مقدمتها روسيا والصين ، ودع عنك التوابع و " التبع " من الدول المتفاوتة الحجم ، هنا وهناك .

هكذا إذن يصبح " المجتمع الدولي " ستاراً معتماً ، أو شفافاً ، لا بأس ، تقبع من ورائه القوة الأساسية مدبرة الأمر في كل وادٍ ، أي أمريكا ، ومعها أوروبا الغربية .

ولكن هل يعود التاريخ إلى وراء ؟ وهل يدور دورة كاملة من أوائل القرن الحادي والعشرين إلى القرن التاسع عشر وما قبله من قرون الاستعمار القديم أيضاً ؟

ولما كان هذا مستحيلاً ، فيما نرى ، فكيف يتجسد البديل في غمار الأزمة النووية الإيرانية ، وما سوف يتلوها من أزمات .. ؟
فلننتظر لنرى .. ! .

- (١) محمد عبد الشفيق عيسى مقدمة في الايديولوجيات السياسية (القاهرة : دار مريت ، ٢٠٠٧)
- (٢) Nuclear Energy Agency , Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD],
Nuclear Energy Agency , Nuclear Development (Paris : OECD , 2005) , pp . 9-11 .
- (٣) New York Times , 15/3/2005
- (٤) OECD , Ibid , pp. 23-28